من تراب الطريق ! (٦٩٧)

مسئولية التأريخ (*)

يبدو أنه لم يعد معنيًّا بالتأريخ فى مصر ، بعد رحيل الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، سوى الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم ، وبعض الأعمال المتقطعة القليلة ـ لأساتذة التاريخ .

لقد تميزت مصر فى عصورها المختلفة بمؤرخين كبار ، عنوا بتأريخ الحوادث المصرية ، فى دقة وأمانة وحرص ، لا زلنا نعيش على موائدهم ونغترف منها .

كان هؤلاء عقدًا من العلماء الجادين العظام ، من أشهرهم **ابن زولاق** (٩١٩ ـ ٩٩٧ م) ـ وكتب عن قضاء مصر حتى سنة ٢٤٦ هـ ، وكتب ذيلاً لكتاب الكندى عن ولاة وقضاة مصر ، **وابن منظور** (١٢٣٢ ـ ١٣١١ م) المؤرخ الشاعر اللغوى صاحب « لسان العرب » ، وشهاب الدين **النويرى** (١٢٧٨ ـ ١٣٣٣ م) صاحب « نهاية الأرب فى فنون الأدب » ، **والقلقشندى** (١٣٥٥ ـ ١٤١٨ م) صاحب « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » ، والمقريزى أبو المؤرخين المصريين (١٣٥٦ ـ ١٤٤١ م) صاحب موسوعة « السلوك لمعرفة دول الملوك » ، « المواعظ والآثار بذكر الخطط والآثار » المعروف باسم « الخطط المقريزية » ، **وابن تغرى بردى** (١٤١٠ ـ ١٤٧٠ م) ـ صاحب موسوعة « النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » ،

(*) المال فى ٢٠١٤/٨/٤

والسخاوى (١٤٢٧ ـ ١٤٩٧ م) صاحب كتاب « التبر المسبوك فى ذيل السلوك » وهو تتمة لكتاب السلوك للمقريزى ، **والسيوطى** (١٤٤٥ ـ ١٥٠٥ م) العالم الشهير متعدد المواهب وصاحب كتاب « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » ، **وابن إياس** (١٤٤٨ ـ ١٥٢٣ م) ـ صاحب موسوعة « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » ، **وعبد الرحمن الجبرتى** (١٧٥٤ ـ ١٨٢٢ م) صاحب موسوعة « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » ، **وعلى مبارك** (١٨٢٣ ـ ١٨٩٣ م) الملقب بـ« أبو التعليم » ، الذى أنشأ الكتبخانة الخديوية (دار الكتب والوثائق فيما بعد) ـ وصاحب كتاب « الخطط التوفيقية » ـ المكمل لخطط المقريزى ، **وأحمد شفيق باشا** (١٨٦٠ ـ ١٩٤٠ م) ، صاحب كتاب « حوليات مصر السياسية » و«مذكراتى فى نصف القرن » ، **وعبد الرحمن الرافعى** (١٨٨٩ ـ ١٩٦٦ م) صاحب موسوعة تاريخ مصر فى العهد الحديث . وآخرون لا يتسع لهم المقام ، كانوا جميعًا من العلماء المدققين .

على أننى مصدوم الآن باجتراء غريب ومتعدد على كتابة التاريخ ، اختلط برغاب رفع نسبة توزيع الصحف ، ومن ثم تصدى للكتابة من لا يحسنون كتابة التاريخ ، والأدهى من لا يدركون أهميته على الحاضر والمستقبل .. فقد هالنى فى العديد من الكتابات مغالطات ـ ربما عن جهل أو قلة عناية ـ فى حوادث بلغت المغالطة فى عرضها حد قلب الحقائق ، وتوسد الوقائع المقلوبة فى قراءة الحادثات وإعطاء الكيوف والأوصاف .

تصادف أننى على مدار نصف قرن اشتركت فى قضايا كبرى متماسة مع الشأن العام ومع تاريخ الوطن ، وأعرف وقائعها وأكاد أحفظها عن ظهر قلب ، ولكنى فوجئت ولن أسمى أحدًا ، فلا أقصد التجريح أو الإهانة ، فوجئت بعرض هذه القضايا عرضًا سطحيًّا هشًّا ربما غلبت عليه أغراض، فاستباح التعديل والتبديل ، والتغيير والتوضيب ، فى عرض الوقائع مع ادعاء كاذب بالعلم ببواطن الأمور وبما وراء الكواليس . وهذه طامة كبرى!

عزت بعض الكتابات ، إقالة أو استقالة اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية الأسبق ، إلى رغبة الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك التخلص منه للاستياء من تفجير قضية قيادات وزارة الصناعة ، مع أن تفجير هذه القضية كان برغبة وتوجيه النظام بعد أن كان قد ارتبط مع اليابانيين ، فى زيارة لليابان ، بوعدٍ متعجل وإن كان حسن النية ، بترسية عطاء إقامة مصنع الورق فى قوص على اليابانيين .

لم يقدر الوعد المتعجل ، ربما مع السطحية وحسن النوايا ، أن الألمان المنافسين فى العطاء ، فضلاً عن أسبقيتهم وتميزهم فى صناعة الورق ، لهم سابقات أعمال لصناعة الورق فى مصر ، وهى تعطى لعطائهم مزيدًا من أسباب الرجحان ، من خلال خبرة التعامل والصيانة وأدوات وقطع غيار لمصانع قائمة فعلاً فى مصر ، أقامها ويواليها الألمان . كما لم يقدر الوعد المتعجل أن العطاءات تخضع لسلسلة من التقييمات الفنية والمالية تنهض عليها لجان ، وأن مقاطعة أعمال هذه اللجان بقرارات علوية أمر غير حكيم

وغير مقبول ، ومن ثم شجرت الأزمة لدى اتضاح أن عوامل المفاضلة بين العروض تتجه إلى العرض الألمانى .

ويعرف المطلعون على مسار هذه القضية ، أنه كان الأحرى بالنظام خلاصًا من المأزق الناجم عن الوعد المتعجل لليابانيين ، إزاء أرجحية العطاء الألمانى ، أن يقام مصنعان للورق فى قوص ، لا مصنع واحد ، وعلى ضفتى النيل هناك ما يتسع لإقامة المصنعين ، والحاجة تورى بأن مصر أحوج وبشدة ، فى المستقبل ، للمصنعين إزاء ارتفاع نسبة الحاجة للورق ، ومن الأفضل التعجيل بهما قبل ارتفاع الأسعار التى كانت فى صعود واضح بعقد الثمانينيات من القرن الماضى . بيد أن أحدًا لم يتفطن إلى هذا الحل ، وساد منطق قلب المائدة على لجنة البت وهى على وشك إصدار قرارها ، للتخلص من العرض الألمانى .

لست أريد الدخول أكثر فى قانونيات هذه الدعوى ، ولكن حسبها أن كل أعضاء لجنة البت قضى جميعًا ببراءتهم براءة مستحقة ، برغم الجهود الهائلة التى بذلتها الداخلية والحديث فى ذلك يطول ، على أن ما يجب التوقف عنده ، هو أن إحالة وتفجير هذه القضية كان لا يتصادم بل يتفق مع رغبة وإرادة النظام آنذاك ، ومن ثم لم يكن سببًا ولا من أسباب إقالة أو استقالة وزير الداخلية اللواء أحمد رشدى .

كان لهذه الإقالة أو الاستقالة أسباب أخرى عديدة ، تحتاج عند تناولها إلى مساحة وإلى تمهل وإلى إمعان نظر ، وذلك ما لا تتسع له هذه الكلمات ، والتى تتوقف فقط عند الخطأ الهائل فى تصوير أن قيام وزارة الداخلية

بتفجير قضية وزارة الصناعة كان سببًا ـ فلم يكن كذلك ـ لإقالة الوزير أحمد رشدى !

ومن العجب العجاب أن تُربط هذه الإقالة أو الاستقالة ، بالقبض على شقيق الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب .. فهذه قراءة خاطئة تمامًا للأحداث ، فلم يكن رفعت المحجوب يحظى بحماية متفق عليها بين أركان النظام ، بل كان الموقف منه محكومًا بتيارات متعددة ، منها المقبل ومنها المدبر ومنها المعاكس ، ولو قرأ كاتب هذا التأريخ المغلوط أوراق قضية مستشفى قصر العينى الجديد والضجة المفتعلة من حولها واسترسال آليات النظام فى مجاراتها ـ لعرف أن رفعت المحجوب كان هو شخصيًا ـ لا سواه ـ المستهدف فيها ، ولذلك لم يعد للاستمرار فيها محل بعد اغتياله ، فانحسرت عنها الأضواء وتجمدت حتى دخلت فى أضابير النسيان !

أكرر أن مقصدى ليس إبراء ساحة أحد أو إدانته ، ولا بسط هذه القضية أو تلك ، فقد يكون لذلك حديث لو اتسع العمر واتسعت الفرصة ـ وإنما أردت فقط أن أبين مخاطر التأريخ بغير دراية ، ودون أن تكتمل للمتصدى المعلومات ، وهى مخاطر تتزايد وتتفرع حينما تخالط السياسة كتابة «**التاريخ**».. ونحن الآن نعيش فى مرحلة عائمة تتداخل وتتقاطع فيها تيارات عديدة ، وأغراض كثيرة .. وليس هذا أوان ولا هو ظرف كتابة التاريخ .. ليس مقصدى المصادرة على الرأى أو الكتابة ، فذلك مباح ومطلوب ، وإنما إبداء أن « **التأريخ** » مسئولية كبيرة ، يتعين الإلمام بعناصرها وحيازة مكناتها وأدواتها قبل التصدى لها أو الاجتراء عليها !